

نظام الحكم والاستقرار السياسي في إسرائيل

مقدمة:

يدور نقاش سياسي وأكاديمي وإعلامي في إسرائيل في العقود الأخيرة، حول السبل التي يمكن إتباعها لحل أزمة الاستقرار السياسي (الحكومي)، وتنجيع عمل الحكومات وأدائها السياسي والوزاري بشكل ثابت وأفضل. وقد انقسم أصحاب النقاش بين مؤيدين لمبدأ تغيير طريقة اختيار السلطة التنفيذية كحل لعدم الاستقرار السياسي، وبين معارضين لها متبنين توجها قائلًا أن الأزمة لا تتعلق بالمبنى السياسي وطريقة اختياره، وإنما تتعلق بالثقافة السياسية لدى الأحزاب والنخبة السياسية. سنتطرق في هذه الورقة إلى النقاش الدائر في الاتجاه الأول، أي الاتجاه البنوي وطريقة اختيار السلطة التنفيذية كعامل للاستقرار السياسي أو غيابه. سنتطرق إلى النقاش حول التحول إلى نظام رئاسي كما يتم اقتراحه الآن، ولكن سنستعرض أيضا النقاش ونتائجه حول قانون

*باحث في مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم، وجمعية ابن خلدون

في الجليل.

الانتخابات المباشرة الذي عمل به بين السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٣، فأشكالية الاستقرار كانت الدافع وراء الإصلاح السياسي وتغيير طريقة الانتخابات في الحالتين، ولكن الهدف كان مختلفا، فقانون الانتخابات المباشرة اقترح فعلا كجزء من أزمة نظام الحكم في إسرائيل، بينما الاقتراح نحو التحول لنظام رئاسي يقترح كجزء من ثقافة سياسية مختلفة تماما تتمركز فيها الدوافع الشخصية وجنون البقاء.

ما بين البرلماني والرئاسي

لن نتوسع هنا بالعرض النظري حول أنظمة الحكم واستعراض الأدبيات حولها، بل سنكتفي بالإشارة إلى الخطوط العريضة حول الفروقات البنوية بين النظام البرلماني والرئاسي: هنالك عدة معايير يمكن من خلالها التمييز بين النظامين، المعيار الأول: طريقة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية: في النظام الرئاسي يتم انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكل مباشر ولمدة محددة في



القانون، لا تعطي هذه الميزة وحدها الصفة الرئاسية للأنظمة، بل تحتاج إلى المعيار الثاني، وهو غياب تبعية السلطة التنفيذية: في النظام الرئاسي، لا تستطيع السلطة التشريعية حل السلطة التنفيذية، حيث أن عملية اختيار الوزراء أو نقلهم تعتبر صلاحية مطلقة لرئيس السلطة التنفيذية، في النظام الرئاسي يكون الرئيس متحررا من البرلمان أو السلطة التشريعية وغير متأثر بالتغييرات والمسؤولية داخل الأحزاب، بينما في النظام البرلماني فان السلطة التنفيذية بحاجة إلى ثقة البرلمان، وهذا الأمر يجعل الأحزاب وصراعاتها الداخلية والخارجية عاملا مهما في عمل السلطة التنفيذية ومن يقف على رأسها (للتوسع أكثر: اريان وامير، ١٩٩٧، دورون، ٢٠٠٦). بكلمات أخرى، فان الديناميكية السياسية في النظام البرلماني تكون للأحزاب، بينما هي للفرد والرئيس في النظام الرئاسي.

قصاب المأزوم: هل يكون آخر الرؤساء البروتوكوليين؟

ببطاقتين بدل بطاقة واحدة، بطاقة للكنيست وبطاقة لرئاسة الحكومة، وقد أدى القانون الجديد إلى إضعاف الكنيست عموما، وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية خصوصا. احد مؤيدي القانون وهو عضو الكنيست السابق امنون روبينشطاين كان قد قال "أن القانون لم يضعف الكنيست وإنما عزز من قوتها، وذلك لأنه يضيف صلاحيات جديدة لعملها، ولأننا لم نرغب بإنهاء النظام البرلماني، فقد فقدت الكنيست صلاحية واحدة وهي تبديل رئيس الحكومة في منتصف المدة" (ديسكين، ١٩٩٨، ٦٩). لقد كان هذا الادعاء لمؤيدي القانون الخطأ الفادح الذي وقعوا فيه، فهم أرادوا، من جهة، الحفاظ على النظام البرلماني لأنه الوحيد الذي يستجيب للحالة الإسرائيلية وفيه الكثير من سمات المحافظة على الاستقرار،

قانون الانتخابات المباشرة

شكل قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة الذي عمل به لأول مرة في العام ١٩٩٦، مرحلة جديدة في السياسة الإسرائيلية، ليس على المستوى البنيوي فحسب، وإنما على مستوى الثقافة السياسية. يعتبر القانون المحاولة الجدية الأولى للإصلاح، والتي كان مصيرها الفشل مخلفة وراءها دمارا هائلا على مستوى الأحزاب، الثقافة السياسية ومبنى الحكم (مصطفى، ٢٠٠١). جاء في البند (١٣) من قانون أساس الحكومة المعدل، "رئيس الحكومة هو من يتم انتخابه من الشعب، ويحظى بأكثر من نصف الأصوات الصالحة وهو عضو كنيست" (كتاب التشريعات الإسرائيلية، مجلد رقم ١٧). ادخل قانون الانتخابات المباشرة الناخب الإسرائيلي إلى حالة سياسية جديدة تمثلت في تصويته

جاء قانون الانتخابات المباشرة كأول محاولة إصلاحية جديدة في طريقة الانتخابات، وعلى أثر غياب الاستقرار السياسي في سنوات الثمانينيات، والذي وصلت ذروته في الأزمة الحكومية عام ١٩٩٠، حيث ارتبط استمرار بقاء حكومة الوحدة بصوت واحد أو اثنين، استمرت هذه الأزمة لمدة أربعة أشهر انتهت بسقوط الحكومة، وذلك بحجب الثقة عنها لأول مرة في تاريخ السياسة الإسرائيلية

حيث ارتبط استمرار بقاء حكومة الوحدة بصوت واحد أو اثنين، استمرت هذه الأزمة لمدة أربعة أشهر انتهت بسقوط الحكومة، وذلك بحجب الثقة عنها لأول مرة في تاريخ السياسة الإسرائيلية، وبعد سقوط الحكومة تشكلت حكومة جديدة برئاسة الليكود وبتحالف مع حركة "شاس"، التي ساهمت من خلال امتناعها عن التصويت على حجب الثقة بإسقاط الحكومة، أصبحت جزءاً منها فيها بعد^٢.

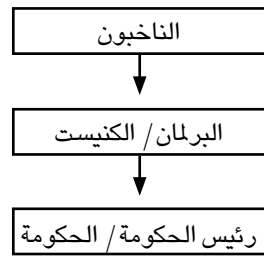
جاءت محاولة إسقاط الحكومة من حزب العمل، شريك الليكود في حكومة الوحدة الوطنية في العام ١٩٩٠، عندما اعتقد حزب العمل أن الليكود غير مستعد للتجاوب مع مبادرة السلام الأميركية التي قام عليها وزير الخارجية جيمس بيكر، استغل حزب العمل استعداد الأحزاب الدينية للتصويت على اقتراح حجب الثقة، فشارك في إسقاط الحكومة، وقد أطلق على محاولة حزب العمل في الصحافة الإسرائيلية لقب "المناوراة التنتنة".

بعد سقوط الحكومة حاول حزب العمل تشكيل حكومة برئاسة شمعون بيريس، ولكنها كانت معقدة بسبب تردد حركة شاس في الانضمام لحكومة يرئسها بيريس، وفي فترة لاحقة لاحظ حزب العمل تردداً عند اغودات يسرائيل، على ضوء ذلك، اضطر الحزب لإجراء صفقة مع عضو الكنيست "ابراهيم شرير" من الليكود الذي كان مستعداً للانشقاق عن حزبه بسبب عدم تعيينه وزيراً، إلا أن جهود حزب العمل باءت بالفشل بسبب انشقاق عضوين من اغودات يسرائيل، بالمقابل استطاع حزب الليكود أن يضم إلى صفوفه عضواً من حزب العمل وهو "افرايم غور" واستطاع من خلاله تشكيل حكومة جديدة بأغلبية ٦١ عضواً، انضمت شاس إليها وهي التي ساهمت في إسقاطها من قبل. كشفت هذه التجربة تبعية حكومة كاملة لمزاج أشخاص قادرين على زعزعة الاستقرار الحكومي والسياسي في الدولة.

لم تشهد السياسة الإسرائيلية حتى منتصف السبعينيات

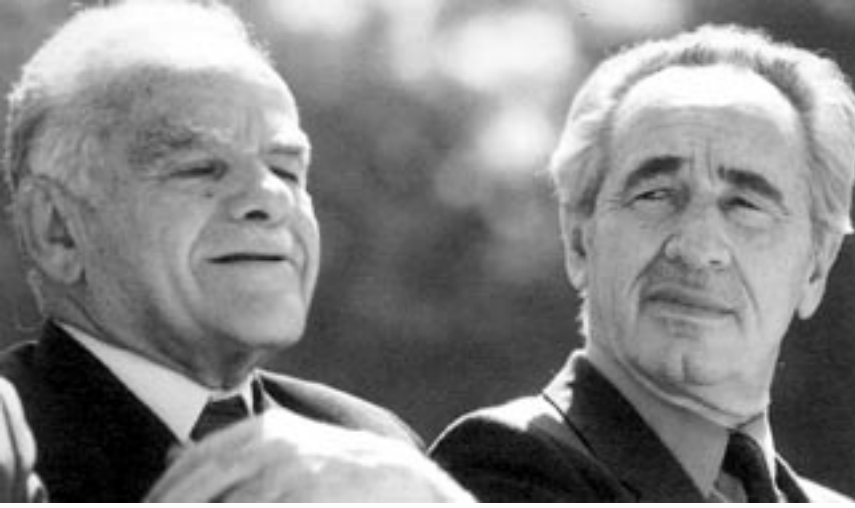
ولكنهم يريدون الانتقال إلى نظام رئاسي والاستفادة من مزايا، ولكنهم في المحصلة النهائية فقدوا إيجابيات النظامين.

شكل رقم (١): الطريقة الحالية ١٩٤٩-١٩٩٦ / ٢٠٠٣-؟ (النسبية)



كان الهدف الذي هرول له مؤيدو القانون^١، هو الاستقرار الحكومي والسياسي، ولكن القانون عمق من هذه الأزمة أكثر من الطريقة السابقة، فقانون الانتخابات المباشرة منح رئيس الحكومة قوة كبيرة مقارنة بقوته السابقة، إلا أنه لم يضعف الكنيست قدرتها على إسقاط رئيس السلطة التنفيذية، ونص البند الثالث (د) من قانون أساس الحكومة على أنه "في حالة رفضت الكنيست اقتراح رئيس الحكومة بتركيب حكومته، فإنه يشكل انتزاعاً وحجبا للثقة عن رئيس الحكومة" (كتاب التشريعات الإسرائيلية، مجلد رقم ١٧). وأضيف إلى هذا البند، بند فرعي آخر، البند ٣(د)، اجبر رئيس الحكومة على إجراء مفاوضات ائتلافية ليحظى بثقة الكنيست، وإذا لم يستطع أن يحظى بهذه الثقة خلال ٤٥ يوماً، فإنه مضطر للعودة للانتخابات مرة أخرى (انتخابات لرئاسة الحكومة فقط بدون الكنيست)، وإذا فشل مرة أخرى بتشكيل حكومته، فإنه يفقد حقه بان يكون مرشحاً لرئاسة الحكومة في الانتخابات المقبلة (البند ١٥ من قانون أساس الحكومة ١٩٩٢).

جاء قانون الانتخابات المباشرة كأول محاولة إصلاحية جديدة في طريقة الانتخابات، وعلى أثر غياب الاستقرار السياسي في سنوات الثمانينيات، والذي وصلت ذروته في الأزمة الحكومية عام ١٩٩٠،



١٩٨٠: حكومة وحدة انتهت " المناورة التنتة "

بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (كرمون، ١٩٩٧).

نتائج الحزبين الكبيرين في سنوات انتخابية متفرقة

| ١٩٧٧ | ١٩٨١ | ١٩٨٤ | ١٩٨٨ | ١٩٩٢ | ١٩٩٦ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٣ |
|------|------|------|------|------|------|------|------|
| ٣٢ | ٤٧ | ٤٤ | ٣٩ | ٤٤ | ٣٤ | ٢٦ | ١٩ |
| ٤٣ | ٤٨ | ٤١ | ٤٠ | ٣٢ | ٣٢ | ١٩ | ٣٨ |
| ٧٥ | ٩٥ | ٨٥ | ٧٩ | ٧٦ | ٦٦ | ٤٥ | ٥٧ |
| ٦٢,٥ | ٧٩,١ | ٧٠,٨ | ٦٥,٨ | ٦٣,٣ | ٥٥ | ٣٧,٥ | ٤٧,٥ |

ملاحظة: في الانتخابات ١٩٩٦ و-١٩٩٩ جرت الانتخابات للكنيست في فترة إتباع

قانون الانتخابات المباشرة ويلحظ تراجع الحزبين في هذه الفترة.

يعتقد كيمرلينغ (١٩٩٩) أن قانون الانتخابات المباشرة، نقل الانتخابات من ساحة الصراعات السياسية إلى ساحة الصراع بين الهويات الجماعية، والتعبير عن الهوية الجماعية من خلال الانتخابات، ويتفق بشارة مع كيمرلينغ ويقدم تحليلا متطورا لتأثير قانون الانتخابات المباشرة على الهويات الجماعية، حيث أن الطريقة القديمة دفعت المواطن الى أن يجمع كل حساباته السياسية والمصلحية المتعلقة بشخصه أو بهويته الجماعية المتعلقة بموقفه السياسي ويعبر عنها في ورقة اقتراع واحدة، بينما اوجد قانون الانتخابات المباشرة إمكانيات للتعبير السياسي، الأولى: التعبير عن الموقف السياسي من خلال التصويت لمرشح رئاسة الحكومة من الحزبين الكبيرين التقليديين، بحيث يحسم المواطن موقفه مع أو ضد معسكر سياسي كبير بغض النظر عن الدوافع، الثانية: التعبير عن الهوية الجماعية التي ينتمي إليها الفرد ويرغب أن تمثل في البرلمان، بحيث يتم تمثيل مصالح هذه الجماعة برلمانيا (بشارة، ٢٠٠٣).

حالات من غياب الاستقرار السياسي بسبب ديناميكية الحزب الواحد- "مباي"، فقد شكلت ديناميكيته وتماهي الحزب مع الدولة وسياستها بشكل لا مثيل له، سببا في الاستقرار السياسي (اريان، ١٩٩٠، الفصل السادس)، حيث كانت الدولة في عهد "مباي" دولة مركزية غاب عنها البديل السياسي، الأمر الذي قلص هامش المناورة وابتزاز الأحزاب الصغيرة، وضمن استقرارا سياسيا في الحكم (كوهين وسيزر، ١٩٩٨، ٦٩٠).

يعتبر كورن (١٩٩٨) أن الجهاز السياسي الذي أنتج قانون الانتخابات المباشرة كان جهازا سياسيا شبيها بالجهاز السياسي بين السنوات ١٩٤٩-١٩٧٧: مرحلة الجهاز السياسي متعدد الأحزاب مع وجود حزب ديناميكي- "مباي"، بينما الجهاز السياسي الذي أنتجه قانون الانتخابات المباشرة كان جهازا سياسيا متعدد الأحزاب، مع وجود رئيس حكومة ديناميكي، فالديناميكية انتقلت من الحزب إلى الشخص.

خلف قانون الانتخابات المباشرة واقعا سياسيا جديدا في إسرائيل على المستوى السياسي، الثقافة السياسية والهويات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي دفع سياسيين وأكاديميين للتجند ضد هذا القانون ومحاولة إغائه عن الوجود، بسبب الأضرار التي سببها للسياسة الإسرائيلية، اعتبر يوسي بيلين القانون "حادثة طرد" في السياسة الإسرائيلية (بيلين، ١٩٩٦)، وفي موضع آخر اعتبره "لعنة" وقعت على دولة إسرائيل (هارتس، ٢٠٠٠/١١/٧، ص: ٣).

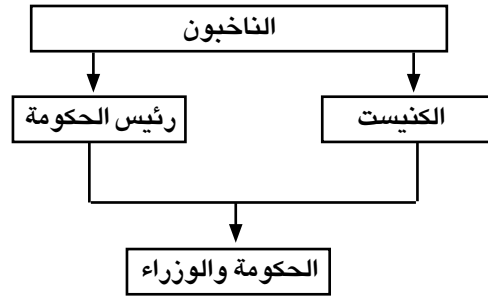
اريان وامير (١٩٩٧) اعتبر أن قانون الانتخابات المباشرة اخرج إسرائيل من قائمة الدول البرلمانية، لكنه لم يدخلها إلى قائمة النظم الرئاسية، واعتبرها طريقة غريبة وليس لها مثيل في العالم، ويفسر ذلك بتمييزه بين سمات النظام الرئاسي والنظام البرلماني، فالنظام الإسرائيلي لا يشمل سمات أي من النظامين، خصوصا أن قانون الانتخابات المباشرة يلزم رئيس الحكومة المنتخب بالحصول على ثقة الكنيست ليستمر بحكمه.

ويتفق اريك كرمون مع اريان وامير، في أن إسرائيل خرجت من مجموعة النظم البرلمانية التي تعتمد على قناة شرعية واحدة، لكنها لم تتحول إلى نظام ديمقراطي رئاسي كامل وناضج، الأمر الذي يعزز إمكانية الوصول إلى طريق مسدود وصدام

توصلت المجموعة إلى نتيجة أن الطريقة المناسبة لإسرائيل هي طريقة الانتخابات البرلمانية التي اتبعت في إسرائيل قبل قانون الانتخابات المباشرة مع إدخال تعديلات عليه تساهم في تجاوز أخطائه السابقة، وقد أشار المجتمعون إلى ١٢ تعديلاً على الطريقة البرلمانية المتبعة في إسرائيل، منها: رفع نسبة الحسم، دمج انتخابات على أساس نسبي ومناطقى، وقد عدد المجتمعون ثمانية إيجابيات للنظام الرئاسي في الحالة الإسرائيلية مقابل ثلاث للنظام البرلماني، بينما أشاروا إلى ثمانية سيئات للنظام الرئاسي مقابل خمس سيئات للنظام البرلماني على حدة، ومع ذلك فقد أوصوا بتبني النظام البرلماني، ليس لأنه أفضل من النظام الرئاسي، بل لأنه أقل سوءاً. (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٠). ولكن يشك مؤيدو النظام الرئاسي أن تكون مبادرة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية مجدية دون الانفصال عن النظام البرلماني، لأن تجربة قانون الانتخابات المباشرة، كشفت صعوبة الانفصال عن سيئات النظام البرلماني في الحالة الإسرائيلية.

لم تكمل أي من الحكومات التي تشكلت على أساس قانون الانتخابات المباشرة مدتها كاملة^٢، اعتقد مؤيدو القانون أن السلوك السياسي للناخبين سوف يبقى ثابتاً بعد إتباع قانون الانتخابات المباشرة، وأن القاعدة الحزبية لرئيس الحكومة المنتخب ستبقى ثابتة وقوية. إلا أنهم لم يفهموا أن تغيير قوانين اللعبة السياسية أدى إلى تغيير السلوك السياسي الانتخابي للناخبين أيضاً، صحيح أن رئيس الحكومة الذي يستمد شرعيته من الشعب مباشرة كان قويا، إلا أنه فقد قاعدته الحزبية الكبيرة، لأن قانون الانتخابات المباشرة أضعف الأحزاب الكبيرة بشكل كبير وعزز من قوة الأحزاب الصغيرة، وعمق هذا الأمر من تبعية رئيس الحكومة وحكومته بالأحزاب الصغيرة، أكثر مما كان عليه الوضع في طريقة الانتخابات النسبية التي سبقت القانون الجديد.

شكل رقم (٢): طريقة الانتخابات المباشرة (١٩٩٦-٢٠٠٣)



اقتراح نحو الانتقال إلى نظام ديمقراطي رئاسي

كما اشرنا سابقاً، فقد حاول مؤيدو قانون الانتخابات المباشرة المحافظة على النظام البرلماني، من جهة، وفي نفس الوقت تجاوز نواقصه وسلبياته من خلال إدخال سمات إيجابية من النظام الرئاسي من الجهة الأخرى، وذلك من خلال تحييد عوامل معيقة وغير مستقرة من النظامين (Hazan، ١٩٩٧، حازن، ١٩٩٨، ٩٨). ولا بد من التأكيد أن مؤيدي القانون لم تكن في نيتهم تغيير نظام الحكم في إسرائيل إلى نظام رئاسي. في خضم الانعكاسات التي خلفها قانون الانتخابات المباشرة، قام المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في شهر آب من العام ٢٠٠٠، بنقاش مسألة نظام الحكم المناسب لإسرائيل، وقد ترأس الاجتماعات القاضي السابق مثير شمغار، وبعد يومين من النقاش المكثف

إيجابيات كل من النظامين البرلماني والرئاسي كما لخصها مؤتمر اشكلون

| النظام البرلماني | النظام الرئاسي |
|---|---|
| تعاون متزن بين سلطات الحكم ومراقبة فعالة متبادلة. | تعزيز النظام من خلال تركيز الصلاحيات التنفيذية في سلطة واحدة |
| شعور الجمهور بأن منتخبه يؤثرون على قرارات الحكم ومساراته | تعزيز استقرار النظام |
| حضور أوسع للمعارضة والأقليات في التأثير على بلورة السياسات، حيث البرلمان هو مركز ثقل الحكم. | فصل السلطات |
| | خلق توازن بين السلطات |
| | تعيين وزراء مهنيين |
| | تعزيز فاعلية المراقبة البرلمانية من خلال المساءلة |
| | تمثيل حقيقي لشرائح المجتمع (بما في ذلك الأقليات)، لأنه ليس هنالك حاجة لنسبة الحسم |
| | يراقب أعضاء البرلمان السلطة التنفيذية ويشرعون القوانين. |

سلبيات كل من النظامين الرئاسي والبرلماني كما أشار إليها مؤتمر اشكلون

| النظام الرئاسي | النظام البرلماني |
|---|---|
| تقليص عمل السلطة التشريعية بتشريع القوانين. | طريقة انتخابات بدون نسبة حسم مناسبة، تضعف الديمقراطية |
| تدخل الرئيس في عملية التشريع تضعف قوة ردع البرلمان | يتم انتخاب أعضاء البرلمان على أساس الانتماء الحزبي، الأمر الذي يضعف مهنتهم، تضعف الهوية الحزبية للوزراء فاعلية ندهم ومراقبتهم البرلمانية. |
| بسبب كون فترة الرئيس محددة ومستقرة تضعف التأثير المستمر والدائم للشعب | المصلحة العامة تخضع إلى حد كبير للمصلحة الحزبية. |
| تبعية الوزراء بالبرلمان قليلة | بروز التناقض بين العضوية في الكنيست والعضوية في الحكومة. |
| "شخصنة" مؤسسة الرئاسة تضعف الأساس الديمقراطي للنظام | تبادل السلطة بشكل دائم يضعف الاستقرار. |
| خطورة تعميق الغربة من طرف أولئك الذين لا يعمل الرئيس حسب رغباتهم. | |
| قدرة المناورة للأقليات قليلة | |
| خطورة تشكل وضع صراع بين السلطات | |

تناقش لجنة القانون والدستور في الكنيست اقتراح القانون الذي قدمه حاييم رامون لتغيير نظام الحكم في إسرائيل، من نظام برلماني إلى نظام رئاسي برلماني، ويهدف اقتراح قانون أساس: رئيس الدولة، إلى استبدال قانونين، الأول قانون أساس رئيس الدولة الحالي، الذي يؤسس لرئاسة رمزية للدولة كما هي عليه الآن،

وقانون أساس الحكومة التي يتم تركيبها وتحديد صلاحياتها كما هو متبع الآن أيضا في إسرائيل.

وينص اقتراح القانون الجديد على إلغاء مؤسسة رئاسة الدولة، وإعادة بنائها من جديد بحيث يكون الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية، ويتم انتخابه مباشرة من الشعب ويكون غير مرتبط بالسلطة التشريعية من حيث تعيينه للوزراء وتشكيل الحكومة، أي، أن الاقتراح الجديد يدمج ما بين النظام الرئاسي الديمقراطي والنظام البرلماني دون أن يشمل كل مركبات النظامين أو ينفصل عنهما.

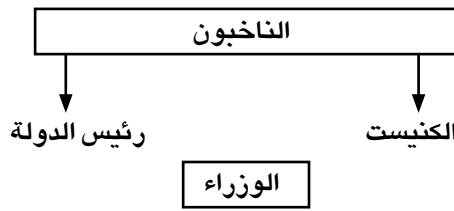
يقوم الرئيس المنتخب بتعيين وزرائه وتشكيل حكومته بشكل منفصل عن السلطة التشريعية، ولا تتمكن الأخيرة من حجب الثقة عنه أو إقالته إلا في ظروف خاصة تحالف فيها السلطتين التشريعية والقضائية، بعد أن وجدت أنه غير مؤهل لمزاولة أعماله.

يمكن تسمية اقتراح رامون لتغيير طريقة الحكم في الدولة، النظام الرئاسي البرلماني، وهو نمط غير متعارف أو موجود في الديمقراطيات الغربية، وخصوصا المستقرة منها. فالأقترح لا يسعى إلى الوصول إلى نظام ديمقراطي رئاسي كامل، وفي نفس الوقت لا يرغب بالانفصال عن النظام الديمقراطي البرلماني، ويحاول استحضار (كما في حالة قانون الانتخابات المباشرة) إيجابيات الطريقتين. ولقد أثار هذا القانون والاقتراحات حول تغيير نظام الحكم نقاشا واسعا في المجتمع الإسرائيلي حول جدوى الإصلاح السياسي.

نشر يحزقيل درور، وهو من أهم الباحثين في مجال الإدارة والسياسات في إسرائيل، مقالا اقترح فيه إتباع نظام رئاسي (أو حسب تسميته "نصف رئاسي")، كحل لازمة الحكم في إسرائيل (معاريف، ٢٥/١/٢٠٢٠)، وينسجم اقتراح درور، حول النظام نصف الرئاسي مع النمط الفرنسي، حيث أن صلاحيات رئيس الدولة والى جانبه رئيس الحكومة مؤصلة دستوريا، وقد رد على مقال درور، رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أريك كرمون، مدعيا أن الطريقة البرلمانية هي المفضلة في الحالة الإسرائيلية، حالة مجتمع متصدع ومنقسم لا يحتمل واقع وجود منتصرين إلى جانب مهزومين، كما تفعل ذلك الطريقة الرئاسية (معاريف، ٢٩/١/٢٠٢٠). في المقابل يدعي درور أن للنظام الرئاسي بالذات أفضلية على النظام البرلماني في حل الصراعات في مجتمع متصدع (درور، ٢٠٠٦، ٣٠١).

جاء اقتراح تغيير نظام الحكم في إسرائيل، من نظام ديمقراطي برلماني إلى نظام ديمقراطي رئاسي، ليس بهدف تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية وإنما بهدف تيسير تحقيق أهداف شخصية لرجال ملهوفين وراء السلطة والنفوذ في الدولة، وليس لديهم مشكلة في تأزيم الديمقراطية الإسرائيلية بأزمات بنيوية أخرى، إلى جانب تأزمها الثقافي والأخلاقي في تأكيد نظامها على يهودية الدولة مع ديمقراطيتها، في سبيل تحقيق أهدافهم.

شكل رقم (٣) : النظام الرئاسي المقترح



خلاصة

جاء اقتراح تغيير نظام الحكم في إسرائيل، من نظام ديمقراطي برلماني إلى نظام ديمقراطي رئاسي، ليس بهدف تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية وإنما بهدف تيسير تحقيق أهداف شخصية لرجال ملهوفين وراء السلطة والنفوذ في الدولة، وليس لديهم مشكلة في تأزيم الديمقراطية الإسرائيلية بأزمات بنيوية أخرى، إلى جانب تأزمها الثقافي والأخلاقي في تأكيد نظامها على يهودية الدولة مع ديمقراطيتها، في سبيل تحقيق أهدافهم.

ليبرمان الذي ينادي بتغيير نظام الحكم، يهدف إلى تدليل العقبات أمامه في طريقه إلى كرسي رئاسة الحكومة (أو الدولة) من خلال طريقة انتخاب مباشرة لرئيس الدولة، فالطريقة النسبية تضع الأحزاب في مركز الخارطة السياسية وتهمش البعد الشخصي للقيادات، (رغم أهميتها في السياسة الإسرائيلية والثقافة العسكرية)، الأمر الذي يصعب على أمثال ليبرمان الطموحين للوصول إلى رئاسة الحكومة، بينما يعتقد أن آماله في الوصول إلى رئاسة الدولة ستكون أسهل في حالة انتخابات مباشرة من الشعب،

ينطلق مؤيدو النظام الرئاسي بان فشل قانون الانتخابات المباشرة ناتج عن إتباع جزئي ومشوه للنظام للرئاسي، وان النظام الرئاسي هو الكفيل بحل أزمة الحكم في إسرائيل بأقل الأضرار الممكنة (دورون، ٢٠٠٦).

في كتابه الصادر حديثاً عن النظام الرئاسي في إسرائيل، يقترح البروفسور غدعون دورون^٤، الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وينطلق دورون من فكرته أن المشاكل الحالية والمستقبلية لدولة إسرائيل لا يمكن تجاوزها من خلال تعزيز النظام البرلماني وإنما من خلال تبني النظام الرئاسي (دورون، ٢٠٠٦، ٤٠). يقوم دورون بالتنظير لفكرة الانتقال إلى نظام رئاسي في إسرائيل، وجاء هذا الكتاب بعد عقد من نشر كتابه السابق الذي قام على تحريره بعنوان "الثورة الانتخابية"، وفيه مجموعة من الأبحاث والمقالات لأكاديميين وسياسيين يشتركون في تقديم لقانون الانتخابات المباشرة، ويخلص الكتاب إلى توصية بأنه "يجب الإبطاء قدر الامكان بديناميكية التغيير، لمنع أخطاء في أداء النظام" (دورون، ١٩٩٦، ٩). ولكن "دورون" يقترح في كتابه الجديد حول النظام الرئاسي في إسرائيل بالانتقال إلى نظام رئاسي، والتي تشكل تحولا عميقا في مبنى النظام أكثر مما اقترحه قانون الانتخابات المباشرة.

يتفق الباحثون أن هنالك شروطا ضرورية أولية لتبني نظام رئاسي في إسرائيل، وهي: أزمة سياسية حادة تؤدي إلى شلل في عملية اتخاذ القرار وعمل النظام تدفع الى تبني النظام الرئاسي، ومبادرة سياسية تقوم عليها قيادات سياسية مؤثرة تدفع إلى تبني هذا النظام، إلى جانب المبادرة السياسية يجب توفر حركة جماهيرية اجتماعية تساند المبادرة السياسية التي تبلورت في أعقاب الأزمة السياسية الحادة.

البرلماني هو أكثر الأنظمة استقرارا بين الأنماط الأخرى (يعتبر نجاح الديمقراطية الرئاسية الأميركية، نجاحا خاصا ينبع من وجود "كونغرس" قوي ونوعي يراقب ويكبح جماح مؤسسة الرئاسة ووجود ثقافة سياسية متقدمة، أما في الحالة الإسرائيلية فان البرلمان-الكنيست أثبتت ضعفها في العقود الأخيرة، حتى في المهمة الأساسية التي تقوم بها، التشريع، ويحدث ذلك في ظل ثقافة سياسية متدنية، تفضل الزعيم القوي وتقوم على إقصاء العرب (اريان وآخرون، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦). يتم النقاش بين السياسيين حول تغيير نظام الحكم، بشكل هاو، وهو ما تدل عليه سهولة تغيير نظام حكم من خلال قانون أساس في الكنيست، وليس كجزء من صياغة دستور يسبقه نقاش شعبي وسياسي وأكاديمي واسع، ينتهي به الأمر إلى تأصيله دستوريا.

المصادر

- Intra-Party ١٩٩٦ The". (١٩٩٧) Hazan, Reuniv Y Election in Israel: Adopting Party Primaries". Election Studies, ١٦, ١٠٣-٩٥:pp.
- اريان، اشار (١٩٩٠). السياسة والحكم في إسرائيل. تل أبيب: زمورا بيتان. (بالعبرية).
- اريان، اشار وآخرون (٢٠٠٤). مقياس الديمقراطية الإسرائيلية. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- اريان، اشار وآخرون (٢٠٠٥). مقياس الديمقراطية الإسرائيلية. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- اريان، اشار وآخرون (٢٠٠٦). مقياس الديمقراطية الإسرائيلية. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- اريان، اشار وأمير روت (١٩٩٧). الانتخابات القادمة: بأية طريقة سننتخب؟. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- بخور، غاي (١٩٩٦). دستور لإسرائيل: قصة النضال. تل أبيب: مكتبة "معاريف". (بالعبرية).
- بشارة، عزمي (٢٠٠٣). من يهودية الدولة حتى شارون: تناقضات الديمقراطية اليهودية. رام الله: مركز مواطن.
- بيلين، يوسي (١٩٩٦). "حادثة طرق واسمها قانون الانتخابات



ليبرمان

وسيمتلك نفوذا وقوة كبيرين في ظل النظام الرئاسي المتحرر من الرقابة الصارمة للسلطة التشريعية.

يختلف اقتراح القانون لتغيير نظام الحكم إلى نظام ديمقراطي رئاسي عن طريقة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة التي اتبعت في السنوات ١٩٩٦-٢٠٠١، في كون الأخيرة كانت طريقة ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، وفي الحالة الإسرائيلية، حالة الاستقطاب والتصدع المجتمعي والسياسي والثقافي، فان طريقة الانتخابات المباشرة أغرقت النظام في أزمته ولم تنشله منها. فهذه الطريقة "المبتكرة" في الأنظمة الديمقراطية، لم تنفصل عن سلبيات النظام البرلماني السابق، ولم تحقق في الوقت ذاته ايجابيات النظام الرئاسي. يشكل تغيير نظام الحكم إلى ديمقراطي رئاسي إصلاحا سياسيا ثوريا أكثر من طريقة الانتخابات المباشرة، ولكن التجربة العالمية تدل على قصور النظام الديمقراطي الرئاسي في خلق استقرار سياسي في الدولة، ولا يمكن تعميم الحالة الأميركية على سياقات سياسية أخرى. وفي أميركا اللاتينية، فمعظم الدول التي تبنت نظاما ديمقراطيا رئاسيا انتهت بها الأمور إلى دكتاتوريات، أو أزمات سياسية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وتشير الأدبيات السياسية التي تدرس النظام الديمقراطي وأنماطه، أن النظام الديمقراطي

المباشرة لرئاسة الحكومة " في: غدعون دورون (محرر). الثورة الانتخابية - برايمرز وانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة. تل أبيب: هكيوتس هميوحد (بالعبرية). ص: ١٩٩-٢٠٧.

حازن، روثبين (١٩٩٨). " غير برلماني ولا رئاسي: تغيير طريقة الانتخابات ونمط الحكم في إسرائيل ". مجلة السياسية، ٢، ص: ٩٧-١١١. (بالعبرية).

دورون، غدعون (١٩٩٦). " المقدمة: الأكاديمية وجدول الأعمال السياسي "، في: غدعون دورون (محرر). الثورة الانتخابية. تل أبيب: منشورات هكيوتس هميوحد. ص: ٩-١٥.

دورون، غدعون (٢٠٠٦). نظام رئاسي لإسرائيل: حالة الأمة. القدس: منشورات كرم. (بالعبرية).

ديسكين، ابراهام (١٩٩٨). " انهيار الأحزاب والانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة "، في داني كورن (محرر). نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة. تل أبيب: هكيوتس هميوحد (بالعبرية).

كورن، داني (١٩٩٨). نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة. تل أبيب: هكيوتس هميوحد (بالعبرية).

كوهن، اشار، سيريز، باروخ (١٩٩٨). " بين التوافقية المتصدعة لتصدع التوافقية: تحولات في علاقة الدين والدولة بين التوافقية والحسم "، في ماوتر، ساغي وشامير (محررون). تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية يهودية. تل أبيب: منشورات راموت.

كيمرلينغ، باروخ (١٩٩٩). " الانتخابات كساحة صراع على الهوية الجماعية "، في: اشار اريان وميخال شامير (محرران). الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٦. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. ص: ٣٥-٥٧. (بالعبرية).

ليبائي، دافيد، اوريال لين، يواش تسيديون وامنون روبينشطاين (١٩٩١). تغيير طريقة الحكم في إسرائيل: اقتراح قانون أساس الحكومة، انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة. القدس: المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة. (بالعبرية).

مصطفى، مهند (٢٠٠١). " قانون الانتخابات المباشرة وأثره على السياسة الإسرائيلية "، شؤون دولية، ٦، ص: ٥٥-٨٠.

المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (٢٠٠٠). طريقة الانتخابات المناسبة لإسرائيل. المؤتمر الأول، اشكلون، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

الون، غدعون (١٩٩٥). الانتخابات المباشرة-الصراعات والدراما التي ولدت في إسرائيل قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة. تل أبيب: منشورات بيتان. (بالعبرية).

الهوامش

١ . بادر أربعة أعضاء كنيست إلى سن القانون وهم: دافيد ليبائي (حزب العمل)، يواش تسيديون تشاتو (الليكود)، امنون روبينشطاين (ميرتس) واوريال لين. انظر كتابهم: تغيير طريقة الحكم في إسرائيل: اقتراح قانون أساس الحكومة. انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة. القدس: المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ١٩٩١.

٢ . للاستزادة حول المناخ السياسي داخل الكنيست الذي أدى إلى سن القانون، ولفهم الدراما السياسية بعقلية الصحافي الإسرائيلي الذي ينقل الأحداث بصورة دراماتيكية، راجع كتاب الصحافي، غدعون الون (١٩٩٥). الانتخابات المباشرة الصراعات والدراما التي ولدت قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة. تل أبيب: منشورات بيتان. وللإطلاع على النشاط خارج البرلماني الذي ادى إلى الدفع بسن القانون، راجع: غاب باخور (١٩٩٦). دستور لإسرائيل: قصة النضال. تل أبيب: مكتبة معارف.

٣ . حكومة نتنياهو سقطت عام ١٩٩٩، حكومة باراك سقطت عام ٢٠٠١، حكومة شارون لم تكمل مدتها وجرت الانتخابات عام ٢٠٠٣..

٤ . رئيس المنظمة الإسرائيلية للعلوم السياسية، ومحاضر في جامعة تل أبيب.